النهار ٣٠-٠٦-٢٠٢٢

مَن المسؤول عن الانهيار المالي: وزارة المال أم مصرف لبنان؟

سلوى بعلبكي

عندما أعلنت حكومة الرئيس حسان دياب التوقف عن سداد سندات دولية مستحقة بقيمة ١,٢ مليار دولار، كان هدفها المعلن المحافظة على السيولة وتاليا الودائع، لكن هذا الهدف تبدَّد لاحقاً عن طريق ما سُمّي "خطة الدعم"، التي أهدرت المليارات من الدولارات على دعم فاشل افاد منه الاغنياء قبل الفقراء. بعدها بدأ تقاذف المسؤوليات عن "حرق" أموال المودعين، وفشل السياسات المالية والنقدية، فكان #مصرف لبنان الحلقة الاضعف إذ أجمع "المرتكبون" على تحميله القدر الاكبر من المسؤولية. بَيد أن الحاكم رياض سلامة رفض مرارا وتكرارا هذا الاتهام قائلاً: "إذا كانوا يريدون تحميل المسؤولية كاملة لمصرف لبنان... فلمَ هناك دولة؟ علماً أن قرارات المجلس المركزي في مصرف لبنان تبلغ الى مفوض الحكومة ومنه الى وزارة المال".

فما هي مسؤولية وزارة المال تجاه مصرف لبنان، ولماذا لا تتم مساءلة وزير المال عن الإنهيار الذي وصلنا اليه؟

تشمل رقابة مفوضية الحكومة، التابعة لوزير المال، حق الرقابة على أدق التفاصيل في المصرف المركزي، وتستطيع وقف قرارات المجلس المركزي وإحالتها على وزير المال (المواد من ٤١ الى ٤٦ نقد وتسليف). فقانون النقد والتسليف جعل الحكومة من خلال وزير المال شريكا في قرارات التدخل في سوق القطع، إذ نصت المادة ٧٥ نقد وتسليف على أن "المصرف يعمل في السوق بالاتفاق مع وزير المال مشتريا أو بائعا ذهباً أو عملات أجنبية". لكن وزير المال، ومن ورائه الحكومة، وفق ما جاء في مذكرة لشخصيات مالية وديبلوماسية إلى المجلس النيابي، "تخلى عن تحمّل المسؤولية ومشاركة المصرف المركزي هذه الصلاحية الخطيرة، خصوصا في الاعوام القليلة التي سبقت الانهيار".

الخبراء استغربوا تراكم الخسائر في مصرف لبنان، وتاليا المصارف التجارية التي أمدّته بالسيولة كليا، تقريبا، من دون معرفة الحكومة عبر وزارة المال. فقد فرض القانون نفسه (المادة ١١٧) على حاكم مصرف لبنان أن يقدم الى وزير المال قبل ٣٠ حزيران من كل سنة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية، وتقريرا عن عمليات المصرف خلالها". فهل قصَّر الحاكم في تقديم هذه البيانات، أم أن وزير المال تسلمها وأهمل التدقيق فيها، ولم يلاحظ تاليا التدهور المتمادي سنة بعد سنة في ميزانية المصرف المركزي؟

الخبير في الشؤون المالية توفيق كسبار، يوضح لـ"النهار" أن وزارة المال هي وزارة الوصاية على مصرف لبنان، "وتاليا يمكن لوزير المال أن يسأل حاكم مصرف لبنان عن حجم تدخّله في السوق المالية ولماذا قام بذلك، فيما الحاكم ملزم أن يطلعه على بيانات مصرف لبنان المالية وعلى حساب الارباح والخسائر، والذي توقف الأخير عن نشره منذ العام ٢٠٠٢، وعلى الوزير واجب التدقيق في هذه الحسابات ومساءلة المصرف عن أي خسائر".

لكنه في المقابل أشار الى أن قانون النقد والتسليف وانشاء المصرف المركزي "اعطى لحاكم مصرف لبنان سلطات هي الاقوى في العالم، إذ كان الهدف تحييد مصرف لبنان عن تأثير السياسيين لكي يكون للبنان عملة قوية. لذا أعطى القانون للحاكم سلطات استثنائية، حتى انه لا يمكن اجباره على الاستقالة ولو اجمع الرؤساء الثلاثة ومجلس النواب على الامر. فالقانون يحدد شروط تركه لمنصبه: عبر الوفاة، أو الاستقالة الطوعية، أو ارتكابه خطأ جسيما، أو أن يصاب بعارض صحي مثبت من طبيبين شرعيين". ويعزو كسبار عدم مساءلة وزير المال أو حاكم مصرف لبنان الى "كون الجانبين من الفريق السياسي عينه، في حين أن من السهل تقصّي المسؤولية عن عملية الانهيار المالي كونها مثبتة بالأرقام".

مَن المسؤول؟

مصرف لبنان هو مؤسسة مستقلة استقلالا ماليا وإداريا عن الدولة وعن مؤسسات الرقابة، مثل مجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة. وهو مكلف أداء مهامه باستقلالية عن الحكومة، لاسيما وزارة المال.

ورغم هذه الاستقلالية، يرى الخبير المالي الدكتور غسان العياش أن الدولة بشخص وزير المال مسؤولة مسؤولية كاملة عن اخطاء سياسة مصرف لبنان النقدية والأضرار التي تترتب عليها، خصوصا إذا استمرت ممارسة السياسة الخاطئة فترة طويلة من الزمن من دون أن يتدخل الوزير لوقفها وإلزام المصرف بتصحيحها.

إذاً، يمكن اعتبار مصرف لبنان ضمن فئة المصارف المركزية المستقلة في العالم منذ تأسيسه سنة ١٩٦٣ بموجب قانون النقد والتسليف. عموما، إن حدود

العلاقة بين الدولة، عبر وزارة المال، وبين المصرف المركزي المستقل، هي حدود معقدة وتختلف باختلاف النظام التشريعي بين بلد وآخر. في الأنظمة القديمة لم تكن هذه المسألة تثير أي جدل لأن المصارف المركزية كانت تابعة للدولة وتتلقى منها التعليمات حول السياسة النقدية وتتحمل الدولة، تاليا، كل المسؤولية عن سياسات المصرف المركزي ونتائجها.

لكن هل استقلالية المصرف المركزي تحجب مسؤولية الدولة عن السياسات الخاطئة التي يمكن للمصرف المركزي أن يعتمدها؟

في لبنان، مهام المصرف المركزي حددها قانون النقد والتسليف وزوّده العديد من الأدوات الفعالة لتنفيذها. وقد حدد القانون نفسه مهام المصرف بالمحافظة على سلامة النقد والاستقرار الاقتصادي وسلامة أوضاع النظام المصرفي وتطوير السوق المالية. ولتنفيذ هذه الأهداف زوّد القانون المصرف المركزي، العديد من الأدوات للتدخل في السوق النقدية وفي التأثير غير المحدود على النشاط المصرفي في البلاد، وفق العياش.

وبرأيه أنه "في حال انحرف المصرف عن أهدافه وطبق سياسات مضرة للاقتصاد اللبناني فإن الدولة بشخص وزير المال تكون شريكا للمصرف في المسؤولية، لأن القانون منح وزير المال حدودا واسعة للرقابة عليه. صحيح أن المصرف يتخذ قراراته النقدية والمصرفية باستقلالية، ولكنه يقوم بكل نشاطاته أمام أعين الحكومة ووزارة المال".

المعادلة اذاً هي: مصرف مركزي مستقل لكنه خاضع لرقابة وزير المال في أدق التفاصيل. وتاليا من واجب الوزير أن يتدخل لتصحيح القرارات والسياسات المضرة للاقتصاد والمجتمع من دون إبطاء. فالوزير، وفق العياش، يراقب "المركزي" من خلال مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان، وهو تابع مباشرة لوزير المال، إذ نص قانون النقد والتسليف على أنه "تنشأ في وزارة المال مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي". ونيطت بمفوض الحكومة مهمة السهر على تطبيق قانون النقد والتسليف ومراقبة محاسبة المصرف، وقضى القانون بتبليغ المفوّض قرارات المجلس المركزي لمصرف لبنان خلال يومين من اتّخاذها، وله أن يطلب من الحاكم وقف كل قرار يراه مخالفا للقانون والأنظمة، ويستطيع أن يراجع وزير المال بهذا الصدد، ويجب بتّ الأمر خلال خمسة أيام من تاريخ التعليق. وبديهي أن الوزير إذا لم يتمكن من اقناع الحاكم بعدم صوابية قرار ما له أن يحيل المسألة على مجلس الوزراء. كما أن القانون نفسه نص على أن "للمفوض ولمساعده... حق الاطلاع على جميع سجلات المصرف المركزي ومستنداته الحسابية باستثناء حسابات وملفات الغير الذين تحميهم سرية المصارف".

في ضوء ما قيل عن قرارات وسياسات خاطئة اتخذها مصرف لبنان خلال ربع قرن، بما فيها الهندسات المالية الشهيرة، يؤكد العياش أن لا مفوض الحكومة ولا وزير المال استخدما هذه الصلاحية مرة واحدة. ولم يستدعَ حاكم مصرف لبنان مطلقا إلى مجلس الوزراء لمناقشته في السياسات المتبعة، مما يسقط أي حجة بأن مصرف لبنان مستقل ولا علاقة لوزير المال أو الحكومة بعمله.

وفيما لحظت "خطط التعافي الحكومية" وجود خسائر هائلة في مصرف لبنان بلغت ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار تراكمت خلال سنوات عدة، سأل العياش: أين كانت عيون وزراء المال الذين كانوا يتسلمون الحسابات المالية كل سنة، ويفترض أن يدققوها؟ وكيف سمحوا بتراكم خسائر عبر السنين وصلت إلى حدود ٣٥٠% من الناتج المحلي من دون أن يبادروا إلى وقف الخسائر ومنع انهيار النظام المالي بأسره؟ ويؤكد العياش أنه "لا يمكن أن يكون مصرف لبنان مسؤولا وحده عن أي قرارات وسياسات خاطئة، بل إن وزير المال ومعه الحكومة هما شريكان في المسؤولية"، معربا عن اعتقاده أنه "يمكن للمودعين الذين خسروا ودائعهم نتيجة سياسات المصرف المركزي، مقاضاة الدولة للتعويض عن جزء من الخسائر، طالما أن الدولة كانت تملك صلاحية الرقابة على أعمال مصرف لبنان بأدق تفاصيلها، وهي مسؤولة عن أموال الناس".